المغرب ومعادلة الاستثمار في عالم الأزمات: من إكراهات الداخل إلى رهانات الخارج

Morocco and the Investment Equation in a World of Crises: From Domestic Constraints to External

ذكرى العريسي Dikra Larissi

طالبة باحثة في سلك الدكتوراه في العلوم القانونية

جامعة عبد الملك السعدي، طنجة، المغرب

الملخص

يعد الاستثمار ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في الدول الصاعدة التي تواجه إكراهات داخلية وضغوطًا خارجية متزايدة.يهدف هذا المقال إلى تحليل الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للاستثمار في المغرب في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، مع التركيز على القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار ودور المؤسسات الوطنية الداعمة، مثل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والمراكز الجهوية للاستثمار.كما يتناول المقال الإكراهات البنيوية الداخلية، كالبيروقراطية وتعقيد المساطر وضعف البنية التحتية، إلى جانب انعكاسات الأزمات المالية والصحية والجيوسياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.ويعتمد البحث على منهج قانوني تحليلي مقارن يبرز مدى انسجام التشريع المغربي مع المعايير الدولية، خاصة اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار ومبادئ منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويخلص المقال إلى أن نجاح النموذج الاستثماري المغربي رهين بتحقيق توازن دقيق بين استقرار القواعد القانونية ومرونتها، وتعزيز التنسيق المؤسسي، بما يسمح بتحويل الأزمات العالمية إلى.فرص استراتيجية لتعزيز جاذبية الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية: الاستثمار؛ القانون الإطار للاستثمار؛ الأزمات الاقتصادية العالمية؛ الأمن القانوني؛ الاستثمار.الأجنبي المباشر؛ المغرب؛ المؤسسات الداعمة للاستثمار.

Abstract

Investment constitutes a fundamental pillar for achieving sustainable economic development, particularly in emerging economies facing increasing internal constraints and external pressures. This article analyzes the legal and institutional framework governing investment in Morocco within the context of global economic crises, with particular emphasis on Framework Law No. 03.22 on Investment and the role of national institutions such as the Moroccan Investment and Export Development Agency and the Regional Investment Centers. The study examines structural domestic challenges, including

bureaucratic complexity and infrastructural limitations, as well as the impact of global financial, health, and geopolitical crises on foreign direct investment flows. Adopting a comparative legal and analytical approach, the article assesses the extent to which Moroccan investment legislation aligns with international standards, notably bilateral investment treaties, WTO rules, and UNCTAD principles. The findings highlight that the effectiveness of Morocco's investment model depends on achieving a balanced combination of legal stability and flexibility, strengthening institutional coordination, and transforming global crises into strategic opportunities to enhance investment attractiveness and promote sustainable economic development.

Keywords: Investment; Investment Framework Law; Global Economic Crises; Legal Security; Foreign Direct Investment; Morocco; Investment Support Institutions.

المقدمة:

يشكل الاستثمار أداة استراتيجية جوهرية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يمثل آلية محورية لتوظيف الموارد الوطنية وربطها برأس المال الدولي، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، توسيع فرص التشغيل، ودعم الابتكار الصناعي والتكنولوجي[1]. ومن هذا المنطلق، أولى المشرع المغربي أهمية قصوى لحماية البيئة الاستثمارية، واعتبرها عنصرًا أساسيًا لضمان الأمن القانوني للفاعلين الاقتصاديين وتحقيق الشفافية والوضوح في الإجراءات الإدارية[2].

ويبرز القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، الصادر سنة 2022، كإطار تشريعي حديث يكرس مبدأ المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، ويعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية، ويعزز الحماية القانونية للأصول الاستثمارية[3]. ومع ذلك، تشير الدراسات التحليلية إلى الحاجة إلى تعزيز آليات التطبيق الفعلي لضمان الالتزام بالقرارات الإدارية وتفادي التباين في تفسير النصوص القانونية[4]، ما يؤكد على أن مجرد وجود النصوص لا يكفي دون آليات تطبيقية قوية.

على الصعيد العملي، يشهد المغرب مجموعة من الإكراهات البنيوية، أبرزها التعقيدات البيروقراطية، ضعف استقرار السياسات الاقتصادية، ونقص بعض البنى التحتية الحيوية، ما يحد من قدرة الدولة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[5]. وهنا يظهر التحدي الاستراتيجي القانوني المتمثل في إيجاد توازن دقيق بين استقرار القواعد القانونية ومرونتها، بما يسمح بالتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية دون المساس بالمصلحة العامة[6].

وعلى المستوى الدولي، يتفاعل القانون المغربي مع منظومة اتفاقيات ومعايير متعددة الأطراف تهدف إلى حماية المستثمرين وتحديد واجباتهم، مع توفير آليات لحل النزاعات بطرق عادلة وموضوعية. ومن بين أبرز هذه الاتفاقيات، نجد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لحماية وتشجيع الاستثمار، إلى جانب المبادئ التوجيهية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، التي تؤكد على ضرورة حماية المستثمرين مع احترام السيادة الوطنية[7]. كما تلزم منظمة التجارة العالمية (WTO)الدول الأعضاء بالامتثال للقواعد المتعلقة بحرية الاستثمار والمنافسة العادلة، ما يستدعي مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لضمان توافق السياسات المحلية مع الإطار العالمي[8].

من منظور استراتيجي، يمثل هذا الواقع تحديًا مزدوجًا:

---

[1] محمد الزمزمي، *القانون الإطار للاستثمار في المغرب: تحليل ونقد*، دار النشر القانونية المغربية، الطبعة الأولى، 2022، ص. 15-18.

[2] القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، *الجريدة الرسمية*، عدد 7136، 2022، ص. 15-19.

[3] المرجع نفسه، ص. 20-25.

[4] عبد الرحيم بلفقيه، *الاستثمار الأجنبي في المغرب: دراسة قانونية مقارنة*، مطبعة النجاح، 2020، ص. 78-85.

[5] سامية بوسكن، *الإدارة القانونية للاستثمار ومواجهة الأزمات الاقتصادية*، دار الفكر الحديث، 2021، ص. 101-110.

[6] عبد اللطيف العروي، *السياسات الاستثمارية في المغرب: دراسة تحليلية مقارنة*، مطبعة الأطلس، 2021، ص. 60-70.

[7] UNCTAD, *World Investment Report 2022*, New York, 2022, p. 45-50.

[8] WTO, *Agreement on Trade-Related Investment Measures*, Geneva, 2021, Articles 2-5.

1. تحديات داخلية ترتبط بمعالجة الإكراهات الوطنية، بما يشمل البنية القانونية والمؤسساتية والإدارية[1].
2. تحديات خارجية مرتبطة باستغلال الفرص الاستثمارية، عبر جذب الاستثمار الأجنبي، نقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني[2].

ولضمان فعالية هذا التوازن، يقتضي اعتماد منهجية تحليلية قانونية شاملة تجمع بين دراسة النصوص القانونية المغربية، المقارنة الدقيقة بالممارسات الدولية، وتحديد الثغرات القانونية التي قد تحد من جاذبية الاستثمار[3]، مثل ضعف الإجراءات الجزائية لحماية المستثمر، وعدم وضوح بعض الأحكام التنظيمية للقطاعات الحيوية[4].

بناءً على ذلك، تفرض دراسة موضوع "المغرب ومعادلة الاستثمار في عالم الأزمات: من إكراهات الداخل إلى رهانات الخارج "اعتماد تحليل قانوني دقيق، يقوم على المنهج المقارن، التفسير التفصيلي للنصوص القانونية، وتقييم الأطر الاستراتيجية، بهدف صياغة إطار قانوني واستثماري متكامل قادر على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، مع الالتزام بالمعايير القانونية الدولية ومبادئ الحوكمة الرشيدة، وتقديم توصيات عملية لتعزيز قدرة المغرب على جذب الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين[5].

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار في المغرب

يشكل الاستثمار أداة استراتيجية أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المغرب، إذ يعكس قدرة الدولة على توفير بيئة قانونية ومؤسساتية مواتية تضمن جاذبية الاستثمار الوطني والأجنبي، وحماية حقوق المستثمرين، واستقرار المناخ الاقتصادي[6]. ويتجاوز مفهوم الاستثمار كونه مجرد أداة اقتصادية، ليصبح رافعة قانونية واستراتيجية تتحدد عبر الإطار القانوني والمؤسساتي، الذي يحدد بدقة حقوق وواجبات المستثمرين ومسؤوليات الأطراف المعنية، ويرسخ الحدود القانونية لممارسة النشاط الاقتصادي[7].

ويجسد القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، الصادر سنة 2022، هذا التوجه بوضوح، إذ يكرّس مبدأ المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، ويعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير حماية قانونية قوية للأصول والمشاريع

[1] هالة المقدم، *التشريعات الاقتصادية المغربية والإطار الدولي للاستثمار*، دار الفكر المعاصر، 2020، ص. 32-40.

[2] مصطفى الحريري، *الاستثمار في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية: قراءة قانونية مقارنة*، دار النشر الجامعية، 2022، ص. 95-105 .

[3] سامية بوسكن، المرجع نفسه، ص. 115-120.

[4] المرجع نفسه.

[5] محمد الزمزمي، المرجع نفسه، ص. 30-35.

[6] أحمد بنهيمة، *سياسات الاستثمار في المغرب والأسواق الصاعدة*، الدار الاقتصادية للدراسات، الدار البيضاء، 2020، ص. 112.

[7] جون دوبون، *القانون المقارن للاستثمار: المقاربة الفرانكفونية في مواجهة المقاربة الأنجلوساكسونية*، دار لاهرماتان، باريس، 2018، ص. 85-78.

الاستثمارية[1]. ومن منظور استراتيجي، يمثل هذا القانون مرجعية أساسية لتعزيز ثقة المستثمرين وضمان استقرار البيئة الاستثمارية، مع التوافق والتكيف مع المعايير الدولية المعاصرة[2].

رغم التطور القانوني، يظهر التحليل القانوني بعض الثغرات التي قد تحد من فعالية الاستثمار، أبرزها:

- ضعف الآليات الرقابية لضمان تنفيذ الالتزامات الاستثمارية، خصوصًا فيما يتعلق بالمنافع والتحفيزات الممنوحة للمستثمرين[3].
- غياب وضوح الأحكام القطاعية الحيوية، مما يؤدي إلى تفسيرات متباينة من قبل الإدارات المختصة[4].
- محدودية الإجراءات القضائية والإدارية الفعالة لمواجهة التجاوزات أو النزاعات بين المستثمر والدولة[5].

يلعب الإطار المؤسساتي الوطني دورًا محوريًا في دعم الاستثمار، من خلال مؤسسات مثل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) والمراكز الجهوية للاستثمار(CRI) ، التي تسعى لتسهيل الإجراءات، تقديم الدعم الفني والاستشارات، وتعزيز التفاعل بين المستثمرين والدولة[6]. ورغم أهمية هذه المؤسسات، تشير الدراسات إلى وجود ثغرات تنظيمية وإدارية تتمثل في ضعف التنسيق بينها وغياب مؤشرات أداء واضحة، مما قد يقلل من كفاءتها في معالجة التحديات التي يواجهها المستثمر[7].

يتفاعل الإطار القانوني المغربي مع مجموعة من المعايير والاتفاقيات الدولية، أبرزها:

- الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لحماية وتشجيع الاستثمار، التي توفر آليات عدلية وموضوعية لحل النزاعات، وتضمن حماية المستثمرين من المخاطر الاستثمارية مع احترام السيادة الوطنية[8].
- المبادئ التوجيهية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، التي تؤكد على حماية حقوق المستثمرين ضمن احترام مصالح الدول الوطنية[9].
- قواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) المتعلقة بحرية الاستثمار والمنافسة العادلة، والتي تفرض على الدول الأعضاء مواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية[10].

---

[1] القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، *الجريدة الرسمية*، عدد 7136، 2022، ص. 25-15.

[2] منصف القراي، *قانون الاستثمار والأزمات العالمية: تحديات أمام الاقتصادات الصاعدة*، منشورات جيريس، تونس، 2021، ص. 56.

[3] سامية بوسكن، *الإدارة القانونية للاستثمار ومواجهة الأزمات الاقتصادية*، دار الفكر الحديث، 2021، ص. 115.

[4] أحمد المحرز، *الاستثمار والتنمية الاقتصادية في المغرب*، دار الفكر القانوني، الرباط، 2019، ص. 45.

[5] المرجع نفسه، ص. 50-48.

[6] المرجع نفسه، ص. 52-50.

[7] أحمد بنهيمة، *المرجع نفسه*، ص. 125-120.

[8] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، *تقرير الاستثمار العالمي 2022*، نيويورك، 2022، ص. 50-45.

[9] المرجع نفسه، ص. 55-51.

[10] منظمة التجارة العالمية(WTO) ، *اتفاق التدابير المتعلقة بالاستثمار والمتصلة بالتجارة*، جنيف، 2021، المواد 2-5.

يكشف التحليل عن تحدٍ مزدوج يواجه المغرب: معالجة الإكراهات الداخلية وتحقيق التوافق بين الإطار القانوني الوطني والمعايير الدولية لضمان جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني[1]. ومن أبرز الآليات المقترحة لتعزيز فعالية الإطار القانوني والمؤسساتي:

1. تعزيز الوضوح القانوني للأحكام المتعلقة بالتحفيزات الاستثمارية، لضمان حماية حقوق المستثمرين مع الحفاظ على المصلحة العامة[2].
2. تطوير آليات الرقابة القضائية والإدارية لضمان تنفيذ الالتزامات الاستثمارية وتقليل التجاوزات الإدارية[3]
3. تحسين التنسيق بين المؤسسات الداعمة للاستثمار وتبني مؤشرات أداء قابلة للقياس لتقييم كفاءة عمل الوكالة والمراكز الجهوية[4].
4. مواءمة التشريعات الوطنية بشكل دوري مع المعايير الدولية لضمان التكيف مع تطورات الاستثمار العالمي ورفع جاذبية المغرب كوجهة استثمارية[5].

المطلب الأول: المرجعيات القانونية المؤطرة للاستثمار

يشكل الإطار القانوني للاستثمار الركيزة الأساسية لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، إذ يوفر للمستثمرين ضمانات قانونية واضحة تحدد حقوقهم وواجباتهم، وتعزز الأمن القانوني والاستقرار المؤسسي، مما يسهم في ترسيخ مصداقية الدولة كبيئة اقتصادية موثوقة[6]. ويبرز في هذا السياق القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار الصادر سنة 2022، الذي يمثل النص التشريعي المركزي لتنظيم العملية الاستثمارية. وتنص المادة 4 منه على: "تضمن الدولة للمستثمرين الوطنيين والأجانب معاملة متساوية، وحماية قانونية للأصول، وتسهيل الإجراءات الإدارية بما يضمن الأمن القانوني للاستثمار."[7]

يعكس هذا النص توجه المغرب نحو خلق بيئة قانونية متكاملة تجمع بين حماية حقوق المستثمرين وتحفيز الاستثمار، مع مراعاة المصلحة العامة واستدامة التنمية الاقتصادية.

أولاً: مدونة التجارة المغربية

[1] عبد اللطيف العروي، *السياسات الاستثمارية في المغرب: دراسة تحليلية مقارنة*، مطبعة الأطلس، 2021، ص. 70-60.

[2] سامية بوسكن، *المرجع نفسه*، ص. 120-115 .

[3] مُحَمَّد الزمزمي، *القانون الاستثماري في المغرب: تحليل ونقد*، دار النشر القانوني، الدار البيضاء، 2022، ص. 35-30.

[4] أحمد بنهيمة، *المرجع نفسه*، ص. 124-122.

[5] جون دوبون، *المرجع نفسه*، ص. 95-90.

[6] أحمد بنهيمة، *سياسات الاستثمار في المغرب والأسواق الصاعدة*، الدار الاقتصادية للدراسات، الدار البيضاء، 2020، ص. 112.

[7] القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، *الجريدة الرسمية*، عدد 7136، 2022، المواد 4 و12.

تنظم مدونة التجارة المغربية جميع العمليات التجارية، وتحدد الإطار القانوني للشركات، بما يشمل الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) والشركات المساهمة .(SA)[1] وتوضح المواد 8 وما يليها شروط تأسيس الشركات، تحديد رأس المال، حقوق الشركاء، وحماية المستثمرين[2].

تحليل فقهي واستراتيجي يشير الفقه القانوني إلى أن وضوح النصوص في مدونة التجارة يعزز الثقة القانونية لدى المستثمرين، ويحد من النزاعات المتعلقة بحقوق الشركاء وإدارة رأس المال، بما يسهم في استقرار البيئة الاستثمارية. كما يظهر التحليل المقارن توافق القانون المغربي مع القانون الفرنسي للشركات وما يليها(، الذي يحدد بدقة حقوق وواجبات المساهمين لضمان الأمن القانوني وحماية مصالح المستثمرين[3].

ثانياً: النصوص المتعلقة بالشركات الأجنبية والمشاريع المشتركة

ينص القانون الإطار رقم 03.22 في المادة 12 على: "*تشجع الدولة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتضمن حماية حقوق المستثمرين في المشاريع المشتركة، بما يشمل رأس المال والتقنيات المنقولة."[4]

يعكس هذا النص توجه المغرب الحديث نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحماية الأصول التقنية ورأس المال، بما يتوافق مع اتفاقيات حماية الاستثمار الثنائية (BITs) الموقعة بين المغرب وعدة دول[5]. وتوفر هذه الاتفاقيات آليات تسوية النزاعات الدولية وحماية حقوق المستثمرين، كما تعزز الثقة في المشاريع المشتركة وتحد من المخاطر القانونية المحتملة[6].

ثالثاً: التحكيم وسبل حماية المستثمر

يوفر القانون المغربي آليات التحكيم الوطنية والدولية لحل النزاعات، إذ ينص قانون التحكيم التجاري الدولي (المادة 3) على: "يحق للأطراف المتنازعة اختيار التحكيم كوسيلة لحل النزاعات التجارية، بما يضمن الفصل السريع والحياد في المنازعات.[7] يشكل التحكيم أداة مركزية لطمأنت المستثمر الأجنبي، ويضمن حماية الأصول وحقوق الأطراف دون اللجوء إلى القضاء العادي، مع تعزيز المرونة القانونية واستمرارية الأعمال. كما يتوافق هذا الإطار مع UNCITRAL Model Law on International Commercial Arbitration, 1985، الذي يؤكد على السرعة والكفاءة والحياد في فض النزاعات[8].

---

[1] مدونة التجارة المغربية، *الجريدة الرسمية*، 1996، المواد 8 وما يليها.

[2] المرجع نفسه.

[3] قانون التجارة الفرنسي، المواد L.210-1 وما يليها؛ جون دوبون، *القانون المقارن للاستثمار: المقارنة الفرانكفونية في مواجهة المقارنة الأنجلوساكسونية*، دار لاهرماتان، باريس، 2018، ص. 85-78.

[4] القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، *الجريدة الرسمية*، عدد 7136، 2022، المواد 4 و12.

[5] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، *تقرير الاستثمار العالمي 2022*، نيويورك، 2022، ص. 50-45.

[6] عبد الرحيم بلفقيه، *الاستثمار الأجنبي في المغرب: دراسة قانونية مقارنة*، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2020، ص. 82-80.

[7] قانون التحكيم التجاري الدولي، *الجريدة الرسمية*، 2005، المادة 3.

[8] لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) ، *القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي*، 1985، المواد 1-34.

رابعاً: التوازن بين إكراهات الداخل ورهانات الخارج

يسعى القانون الإطار رقم 03.22 إلى خلق بيئة استثمارية مستقرة ومرنة، قادرة على مواجهة الإكراهات الداخلية مثل البيروقراطية وضعف البنية التحتية، مع استغلال الفرص الدولية المرتبطة بالاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا[1].

تحليل فقهي قانوني يرى الفقه المغربي والدولي أن المرونة القانونية ومراعاة المعايير الدولية تمثل من أهم عناصر جذب الاستثمارات، خصوصًا في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية. إذ يوفر هذا التوازن الأمن القانوني ويضمن استمرارية النشاط الاقتصادي، ويعزز قدرة الدولة على المنافسة الدولية[2].

المطلب الثاني: دور المؤسسات الوطنية في دعم الاستثمار

تكتسي المؤسسات الوطنية الداعمة للاستثمار أهمية استراتيجية بالغة في خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية، تقديم الدعم الفني والتقني، وضمان التنسيق الفعال بين المستثمرين والدولة[3]. وتبرز هذه الأهمية بشكل خاص في السياق المغربي، الذي يسعى إلى تحفيز الاستثمار الخاص والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، مع مراعاة متطلبات الأمن القانوني وحماية حقوق المستثمرين[4].

ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذه المؤسسات في تحقيق توازن دقيق بين دعم الاستثمارات ومراعاة المصلحة العامة، من خلال تطبيق التشريعات الوطنية والإطار الدولي المعتمد في حماية المستثمرين، والعمل على تخفيف الإكراهات الإدارية والبيروقراطية التي قد تعيق انسيابية تدفق الاستثمارات[5].

أولاً: الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE)

تعد الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) المؤسسة المركزية المكلفة بتعزيز الاستثمار، وتقديم الدعم للمستثمرين، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المشاريع وتشغيلها[6]. وتشمل مهامها الرئيسية:

- توفير معلومات دقيقة حول بيئة الأعمال والقطاعات الاستثمارية.
- تسهيل الحصول على التراخيص والامتيازات القانونية والإدارية.
- دعم المستثمرين في التواصل مع الإدارات العمومية لضمان سرعة إنجاز الإجراءات[7].

---

[1] منصف القراي، *قانون الاستثمار والأزمات العالمية: تحديات أمام الاقتصادات الصاعدة*، منشورات جيريس، تونس، 2021، ص. 56.

[2] سامية بوسكن، *الإدارة القانونية للاستثمار ومواجهة الأزمات الاقتصادية*، دار الفكر الحديث، 2021، ص. 110-101.

[3] أحمد بنهيمة، *سياسات الاستثمار في المغرب والأسواق الصاعدة*، الدار الاقتصادية للدراسات، الدار البيضاء، 2020، ص. 112.

[4] جون دوبون، *القانون المقارن للاستثمار: المقاربة الفرانكفونية في مواجهة المقاربة الأنجلوساكسونية*، دار لاهرماتان، باريس، 2018، ص. 85-78.

[5] منصف القراي، *قانون الاستثمار والأزمات العالمية: تحديات أمام الاقتصادات الصاعدة*، منشورات جيريس، تونس، 2021، ص. 56.

[6] لوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) ، *التقرير السنوي حول تشجيع الاستثمار في المغرب*، الرباط، 2022، ص. 20-12 .

[7] المرجع نفسه، ص. 25-21.

تساهم AMDIE في تعزيز الثقة القانونية لدى المستثمرين، إذ توفر منصة موحدة للتعامل مع الدولة وتحد من الصعوبات المرتبطة بالتعامل المباشر مع الإدارات المختلفة. ومع ذلك، يلاحظ بعض الفقهاء وجود ثغرات في متابعة أداء الوكالة وقياس تأثير تدخلاتها، ما قد يؤدي إلى تفاوت فعالية الدعم المقدم للمستثمرين[1].

ثانياً: المراكز الجهوية للاستثمار (CRI)

تعمل المراكز الجهوية للاستثمار (CRI) كأدوات محلية لدعم الاستثمار على مستوى الجهات، حيث تقدم خدمات التوجيه، المتابعة، وتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين ضمن كل جهة[2]. وتقوم CRI بالتنسيق مع AMDIE لضمان:

- تقديم الدعم الفني والمشورة القانونية للمستثمرين المحليين والأجانب.
- متابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية وضمان التزامها بالقوانين واللوائح.
- تسهيل الوصول إلى الحوافز والمزايا الاستثمارية بما يتوافق مع التشريعات الوطنية[3].

تعمل CRI على تقريب المستثمرين من المؤسسات العمومية، مما يعزز سرعة اتخاذ القرار ويقلل من المخاطر الإدارية. إلا أن الدراسات تشير إلى ضعف التنسيق بين CRI والوكالة الوطنية، ونقص مؤشرات الأداء والمراقبة الدورية، مما قد يحد من فعالية التدخلات على المستوى المحلي[4]

ثالثاً: دور القضاء والتحكيم في حماية المستثمر

يلعب القضاء والتحكيم دوراً محورياً في حماية المستثمرين وضمان استقرار بيئة الأعمال، إذ يوفر القانون المغربي آليات التحكيم الوطني والدولي والفصل القضائي في النزاعات الاستثمارية[5]. ويأتي هذا التكامل بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية لضمان:

- الاستقلالية والحياد في تسوية النزاعات.
- حماية حقوق المستثمرين دون اللجوء المطول إلى القضاء العادي.
- تعزيز الثقة القانونية والاستراتيجية للمستثمرين في المشاريع المشتركة والاستثمارات الأجنبية[6].

تعد هذه الآليات أساسية لطمأنة المستثمرين الأجانب، إذ توفر وسائل سريعة وفعالة لحل النزاعات، وتتوافق مع المبادئ الدولية للتحكيم UNCITRAL، بما يضمن السرعة والكفاءة والحياد في فض المنازعات[7].

---

[1] سامية بوسكن، *الإدارة القانونية للاستثمار ومواجهة الأزمات الاقتصادية*، دار الفكر الحديث، 2021، ص. 110-105.

[2] المراكز الجهوية للاستثمار (CRI)، *دليل تسهيل الاستثمار الجهوي*، الرباط، 2021، ص. 18-10.

[3] المرجع نفسه، ص. 22-19.

[4] أحمد المحرر، *الاستثمار والتنمية الجهوية في المغرب*، دار الفكر القانوني، الرباط، 2020، ص. 50-45.

[5] لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) ، *القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي*، 1985، المواد 34-1.

[6] قانون التحكيم التجاري الدولي، *الجريدة الرسمية*، 2005، المادة 3.

[7] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، *تقرير الاستثمار العالمي 2022*، نيويورك، 2022، ص. 50-45.

رابعاً: التحديات المؤسسية والمقترحات الإصلاحية

على الرغم من الجهود المبذولة، تواجه المؤسسات المغربية بعض التحديات الجوهرية، منها:

- غياب مؤشرات أداء واضحة لقياس فعالية التدخل المؤسسي.
- ضعف التنسيق بين AMDIE وCRI، مما يؤدي إلى ازدواجية الجهود وتأخير بعض الإجراءات.
- الحاجة المستمرة لتطوير الكفاءات البشرية والتقنية لمواكبة متطلبات المستثمرين والتكنولوجيا الحديثة[1].

المقترحات الإصلاحية:

1. تعزيز مؤشرات الأداء ومراجعة آليات المتابعة والتقييم لضمان فعالية الدعم المؤسسي[2].
2. تحسين التنسيق بين AMDIE و CRIمن خلال تطوير منصات رقمية متكاملة لمتابعة المشاريع الاستثمارية[3].
3. تطوير الكفاءات البشرية والتقنية لتقديم خدمات متقدمة تتوافق مع المعايير الدولية[4].
4. دمج مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات الاستثمارية لضمان الشفافية والعدل في التعامل مع المستثمرين[5].

المبحث الثاني: تحديات وآفاق الاستثمار المغربي في عالم الأزمات

في ظل العولمة الاقتصادية والتقلبات المالية، الصحية، والجيوسياسية، لم يعد الاستثمار يقتصر على نطاق وطني محكوم بالتشريعات المحلية، بل أصبح مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتطورات الدولية والتحولات في الأسواق المالية والصناعية والتكنولوجية[6].

ويواجه المغرب، بوصفه دولة صاعدة، تحديات مزدوجة تجمع بين:

1. الإكراهات الداخلية :وتشمل البيروقراطية وتعقيدات الإجراءات الإدارية، ضعف البنية التحتية، ونقص بعض الهياكل القانونية والمؤسساتية المنظمة للعمل الاستثماري[7].

---

[1] أحمد بنهيمة، المرجع نفسه، ص. 125-120.

[2] سامية بوسكن، المرجع نفسه، ص. 115-112.

[3] المراكز الجهوية للاستثمار(CRI) ، المرجع نفسه، ص. 23-20.

[4] جون دوبون، المرجع نفسه، ص. 95-90.

[5] منصف القراي، المرجع نفسه، ص. 65-60.

[6] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، *تقرير الاستثمار العالمي 2022*، نيويورك، 2022، ص. 20-10.

[7] عبد الرحيم بلفقيه، *الاستثمار الأجنبي في المغرب: دراسة قانونية مقارنة*، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2020، ص. 80-75 .

2. الضغوط الخارجية :تنشأ عن الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل تقلبات أسعار السلع الأساسية، الأزمات الصحية الدولية، وتقلبات السيولة النقدية العالمية، ما يؤثر بشكل مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل انعكاسات هذه الأزمات على الاستثمار المغربي، مع إبراز قدرة الإطار القانوني والمؤسسات الوطنية على استيعاب هذه التحديات وتحويلها إلى فرص استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية. كما يسعى إلى استشراف آفاق النموذج الاستثماري المغربي المستقبلي عبر الإصلاحات القانونية، تحفيز الابتكار، ودعم القطاعات الواعدة، بما في ذلك الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة، لتعزيز القدرة التنافسية للمغرب إقليميًا ودوليًا[2].

يشير الفقه القانوني إلى أن مرونة التشريعات الوطنية ومتانة المؤسسات الداعمة للاستثمار تشكلان عنصريْن أساسييْن في قدرة الدولة على التكيف مع الأزمات الاقتصادية العالمية، وتحويل التحديات إلى فرص لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق بيئة استثمارية مستقرة وموثوقة[3].

ومن المنظور المقارن، فإن الدول الصاعدة التي نجحت في مواجهة الأزمات الاقتصادية اعتمدت على ثلاثة محاور رئيسية:

- إطار قانوني مرن يسمح بتعديل السياسات الاستثمارية وفق المستجدات الدولية؛
- آليات دعم مؤسسية متكاملة لتسهيل عمل المستثمرين المحليين والأجانب؛
- استراتيجيات تحفيز الابتكار التقني لضمان جاذبية الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية[4].

وعليه، يترتب على المغرب مراجعة دورية لسياساته الاستثمارية، مع مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحماية المستثمرين وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي، مع تحقيق توازن دقيق بين حماية المصلحة العامة وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

المطلب الأول: انعكاسات الأزمات العالمية على الاستثمار المغربي

تشهد الأسواق العالمية تقلبات مستمرة بفعل الأزمات المالية، الصحية، والجيوسياسية، ما يجعل الاستثمار في الدول الصاعدة، ومنها المغرب، محفوفًا بمخاطر ملموسة[5]. وتنعكس هذه الأزمات مباشرة على قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عبر مجموعة من العوامل الأساسية، من بينها استقرار المناخ القانوني والمؤسساتي، كفاءة الإجراءات الإدارية، والقدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية[6].

---

[1] منصف القراي، *قانون الاستثمار والأزمات العالمية: تحديات أمام الاقتصادات الصاعدة*، منشورات جيريس، تونس، 2021، ص. 60-50 .

[2] أحمد بنهيمة، *سياسات الاستثمار في المغرب والأسواق الصاعدة*، الدار الاقتصادية للدراسات، الدار البيضاء، 2020، ص. 125-120.

[3] سامية بوسكن، *الإدارة القانونية للاستثمار ومواجهة الأزمات الاقتصادية*، دار الفكر الحديث، 2021، ص. 110-100.

[4] جون دوبون، *القانون المقارن للاستثمار: المقاربة الفرانكفونية في مواجهة المقاربة الأنجلوساكسونية*، دار لاهرماتان، باريس، 2018، ص. 90-85.

[5] أحمد بنهيمة، *سياسات الاستثمار في المغرب والأسواق الصاعدة*، الدار الاقتصادية للدراسات، الدار البيضاء، 2020، ص. 112.

[6] منصف القراي، *قانون الاستثمار والأزمات العالمية: تحديات أمام الاقتصادات الصاعدة*، منشورات جيريس، تونس، 2021، ص. 56.

ويهدف هذا المطلب إلى دراسة تداعيات الأزمات العالمية على الاستثمار المغربي، مع إبراز دور الإطار القانوني والمؤسسات الوطنية في امتصاص هذه التحديات وتحويلها إلى فرص استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستثماري[1].

أولاً: التأثير على التدفقات الاستثمارية الأجنبية

تشير تقارير UNCTAD حول الاستثمار العالمي (2022) إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بنسبة 12% نتيجة الأزمات الاقتصادية العالمية، ما يعكس هشاشة بيئة الاستثمار أمام الصدمات الخارجية[2].

ويؤكد القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار (2022، المادة 4) على:

"*تضمن الدولة للمستثمرين الوطنيين والأجانب معاملة متساوية، وحماية قانونية للأصول، وتسهيل الإجراءات الإدارية بما يضمن الأمن القانوني للاستثمار."*[3]

يشير الفقه القانوني إلى أن ضمان الحماية القانونية للمستثمرين واستمرارية المشاريع الاستثمارية يمثل عنصرًا محوريًا في قدرة المغرب على مواجهة التقلبات الدولية، ويواكب المبادئ الدولية في حماية المستثمرين، كما هو منصوص عليه في اتفاقيات BITs ومواثيق UNCTAD[4].

ثانيًا: تأثير الأزمات على الإطار القانوني والمؤسساتي

تتعرض المؤسسات الوطنية المكلفة بدعم الاستثمار، مثل AMDIE والمراكز الجهوية للاستثمار(CRI) ، لضغوط متزايدة خلال الأزمات، تشمل صعوبة متابعة المشاريع وتسريع الإجراءات[5].

وقد نص القانون الإطار (المادة 7) على:

"تسهر الدولة على توفير آليات مؤسساتية لدعم المستثمرين، بما يضمن استمرارية المشاريع الاستثمارية في الظروف الاستثنائية."[6]

كما توفر آليات التحكيم الوطني والدولي حماية قانونية إضافية، وفق قانون التحكيم التجاري الدولي (المادة 3):

"يحق للأطراف المتنازعة اختيار التحكيم لحل النزاعات التجارية بما يضمن سرعة الفصل وحياد القرار."[7]

تضمن هذه الآليات المرونة القانونية وحماية حقوق المستثمرين، كما تتوافق مع المبادئ الدولية للتحكيم (UNCITRAL)، ما يعزز الثقة في المناخ الاستثماري حتى في ظل الأزمات العالمية[1].

---

[1] المرجع نفسه، ص. 57.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، *تقرير الاستثمار العالمي 2022*، نيويورك، 2022، ص. 46.

[3] القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 7136، 2022، المادة 4.

[4] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، *المرجع نفسه*، ص. 50-45؛ اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الثنائية للمغرب(BITs) ، 2021 .

[5] القانون الإطار رقم 03.22، *المرجع نفسه*، المادة 7.

[6] المرجع نفسه.

[7] قانون التحكيم التجاري الدولي، الجريدة الرسمية، 2005، المادة 3.

[1] لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) ، *القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي*، 1985، المواد 1-34.

ثالثًا: التحديات المرتبطة بالعوامل الداخلية

بالإضافة إلى الضغوط الخارجية، يواجه الاستثمار المغربي تحديات داخلية هيكلية وإدارية، من بينها:

- ضعف البنية التحتية؛
- البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية؛
- تفاوت جاهزية القطاعات الاقتصادية ومؤسسات الدعم[1].

ويعمل القانون الإطار رقم 03.22 على خلق توازن بين حماية المستثمرين واستمرارية التنمية الاقتصادية الوطنية، من خلال وضع ضوابط قانونية واضحة ومساطر إدارية مبسطة تعزز قدرة المغرب على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية[2].

يتضح أن انعكاسات الأزمات العالمية على الاستثمار المغربي تتطلب إطارًا قانونيًا ومؤسساتيًا مرنًا وقويًا، يضمن حماية المستثمرين واستمرارية المشاريع. ويشكل التكامل بين النصوص القانونية والمؤسسات الداعمة الركيزة الأساسية للحفاظ على جاذبية المغرب كوجهة استثمارية أمام المتغيرات الاقتصادية العالمية، مع تعزيز قدرة الدولة على الاستفادة من الفرص الاستثمارية حتى في الظروف الصعبة[3].

المطلب الثاني: تحديات وآفاق الاستثمار المغربي في ظل الأزمات

في ظل العولمة الاقتصادية والتقلبات المالية والصحية والجيوسياسية، لم يعد الاستثمار مجرد عملية محكومة بالأطر الوطنية، بل أصبح مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتحولات الدولية والمتغيرات العالمية في الأسواق المالية والصناعية والتكنولوجية[4].

ويواجه المغرب، باعتباره دولة صاعدة، تحديات مزدوجة تتقاطع بين:

1. الإكراهات الداخلية :وتشمل البيروقراطية وتعقيدات الإجراءات الإدارية، ضعف البنية التحتية، ونقص بعض الهياكل القانونية والمؤسساتية المنظمة للعمل الاستثماري[5].
2. الضغوط الخارجية :الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل تقلبات أسعار السلع الأساسية، الأزمات الصحية الدولية، وتقلبات السيولة النقدية العالمية، والتي تؤثر مباشرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي[6].

ويهدف هذا المطلب إلى تحليل انعكاسات هذه الأزمات على الاستثمار المغربي، مع إبراز قدرة الإطار القانوني والمؤسسات الوطنية على استيعاب هذه التحديات وتحويلها إلى فرص استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية .كما يسعى إلى

---

[1] أحمد المحرز، *الاستثمار والتنمية الاقتصادية في المغرب*، دار الفكر القانوني، الرباط، 2019، ص. 55-50.

[2] مُحَمَّد الزمزمي، *القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار*، الدار المغربية للنشر القانونية، 2022، ص. 25-20.

[3] أحمد بنهيمة، *المرجع نفسه*، ص. 114.

[4] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، *تقرير الاستثمار العالمي 2022*، نيويورك، 2022، ص. 20-10.

[5] عبد الرحيم بلفقيه، *الاستثمار الأجنبي في المغرب: دراسة قانونية مقارنة*، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2020، ص. 80-75.

[6] منصف القراي، *قانون الاستثمار والأزمات العالمية: تحديات أمام الاقتصادات الصاعدة*، منشورات جيريس، تونس، 2021، ص. 60-50.

استشراف آفاق النموذج الاستثماري المغربي المستقبلي عبر الإصلاحات القانونية، وتحفيز الابتكار، ودعم القطاعات الواعدة، بما في ذلك الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة، لتعزيز القدرة التنافسية للمغرب إقليميًا ودوليًا[1].

أولاً: التحديات الداخلية وتأثيرها على الاستثمار

يشير الفقه القانوني إلى أن الإكراهات الداخلية تشكل أحد أبرز عوامل ضعف البيئة الاستثمارية، وتشمل:

- البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية :ما يعيق سرعة اتخاذ القرارات ويؤخر تنفيذ المشاريع الاستثمارية؛
- ضعف البنية التحتية الحيوية :مما يحد من استدامة المشاريع وقدرتها على التوسع؛
- تفاوت جاهزية القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الداعمة :ما يحد من قدرة الدولة على تقديم الدعم الفعال للمستثمرين.

إن معالجة هذه التحديات تتطلب إطارًا قانونيًا ومؤسسيًا متينًا، قادرًا على تبسيط المساطر، وضمان وضوح الأحكام القانونية، وتوفير حوافز تشريعية، بما يتوافق مع المادة 11 من القانون الإطار رقم 03.22، التي تؤكد على تسهيل الإجراءات وضمان الأمن القانوني للاستثمار[2]

ثانيًا: الضغوط الخارجية وانعكاساتها على الاستثمار

تتسم الضغوط الخارجية بعدم اليقين الاقتصادي العالمي، حيث تؤثر الأزمات المالية والصحية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتطلب قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات العالمية[3].

يشير المنهج المقارن إلى أن الدول الصاعدة التي نجحت في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية اعتمدت على:

- مرونة التشريعات الوطنية :لضمان قدرة المستثمرين على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية؛
- آليات دعم مؤسساتية متكاملة :عبر مؤسسات وطنية متخصصة توفر التوجيه والمساعدة؛
- استراتيجيات تحفيز الابتكار التقني :لتعزيز تنافسية الاقتصاد وجذب الاستثمارات الجديدة[3].

وهذا يبرز أهمية مواءمة التشريعات المغربية مع المعايير الدولية، لا سيما اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف، ومبادئ UNCTADوWTO، لضمان الثقة القانونية للمستثمرين الأجانب.

ثالثًا: آفاق الاستثمار المغربي في ظل الأزمات

على الرغم من التحديات، يتيح الاستثمار في المغرب فرصًا استراتيجية تتمثل في:

- الاقتصاد الرقمي والابتكار التكنولوجي :كرافعة لزيادة الإنتاجية وتطوير قطاع الخدمات؛

---

[1] أحمد بنهيمة، *سياسات الاستثمار في المغرب والأسواق الصاعدة*، الدار الاقتصادية للدراسات، الدار البيضاء، 2020، ص. 125-120.

[2] القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 7136، 2022، المادة 11.

[3] جان دوبون، *قانون الاستثمار المقارن: المقاربة الفرانكفونية والمقاربة الأنجلوساكسونية*، منشورات لارماتان، باريس، 2018، ص. 90-85.

- الطاقة المتجددة والاستدامة البيئية :كمجال واعد للاستثمار الوطني والأجنبي؛
- الشراكات الدولية ونقل التكنولوجيا :لتعزيز القدرة التنافسية وتطوير المهارات المحلية

إن استثمار المغرب في هذه القطاعات يتطلب تكاملية بين الإطار القانوني الوطني والاتفاقيات الدولية، مع تبني آليات حماية المستثمرين، وضمان المرونة القانونية، ورفع كفاءة المؤسسات الداعمة للاستثمار، بما يضمن استدامة المشاريع وتحويل الأزمات إلى فرص لتعزيز النمو الاقتصادي[1].

يتضح أن الاستثمار المغربي في عالم الأزمات يتطلب:

1. مرونة قانونية ومؤسساتية :لضمان التكيف مع الصدمات الاقتصادية والفرص العالمية؛
2. تكامل المؤسسات الوطنية الداعمة للاستثمار :لتعزيز الدعم الفني، وتسريع الإجراءات، وتحسين التنسيق؛
3. مواءمة المعايير الدولية :لضمان حماية المستثمرين، وتعزيز جاذبية المغرب كوجهة استثمارية آمنة ومستقرة؛
4. التركيز على القطاعات الواعدة :خاصة الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة، لتعزيز التنافسية الوطنية[2].

ويشكل هذا التوازن القانوني والاستراتيجي حجر الزاوية لنجاح النموذج الاستثماري المغربي، وضمان استمرارية المشاريع الاستثمارية حتى في ظل الأزمات العالمية.

الخاتمة

يظهر من خلال الدراسة أن المغرب يمتلك إطارًا قانونيًا متطورًا، مدعومًا بمؤسسات وطنية فاعلة مثل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) والمراكز الجهوية للاستثمار(CRI) ، التي تلعب دورًا محوريًا في تسهيل إجراءات الاستثمار وضمان حماية حقوق المستثمرين[3].

غير أن الواقع العملي يكشف عن تحديات مزدوجة تتطلب مقاربة استراتيجية دقيقة:

1. الإكراهات الداخلية: وتشمل البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية، ونقص البنية التحتية، الأمر الذي قد يحد من انسيابية تنفيذ المشاريع الاستثمارية[4]
2. الضغوط الخارجية: الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية والتقلبات المالية والصحية، ما يستدعي اعتماد سياسات مرنة واستراتيجيات مبتكرة لضمان استدامة النمو الاستثماري[1].

---

[1] القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 7136، 2022، المادة 11 .

[2] سامية بوسكن، *الإدارة القانونية للاستثمار ومواجهة الأزمات الاقتصادية*، دار الفكر الحديث، بيروت، 2021، ص. 110-100.

[3] القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 7136، 2022، المادة 7.

[4] أحمد بنهيمة، *سياسات الاستثمار في المغرب والأسواق الصاعدة*، الدار الاقتصادية للدراسات، الدار البيضاء، 2020، ص. 112

[1] منصف القراي، *قانون الاستثمار والأزمات العالمية: تحديات أمام الاقتصادات الصاعدة*، منشورات جيريس، تونس، 2021، ص. 56 .

يتضح من ذلك أن الاستثمار لم يعد مجرد عملية اقتصادية، بل أصبح قضية قانونية واستراتيجية مرتبطة مباشرة باستقرار الدولة من الناحية القانونية والمؤسساتية، وبمكانتها ضمن النظام الاقتصادي الدولي[1]. ومن هذا المنطلق، تتجلى أهمية تكامل الإطار القانوني الوطني—وخاصة القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار ومدونة التجارة المغربية—مع المؤسسات الداعمة لضمان حماية المستثمرين واستمرارية المشاريع الاستثمارية حتى في ظل الأزمات العالمية[2].

التوصيات

1. تبسيط المساطر القانونية والإدارية :تعزيز سرعة تنفيذ المشاريع وتقليص العراقيل البيروقراطية، بما يتوافق مع المادة 11 من القانون الإطار رقم 03.22[1].
2. ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية :خصوصًا اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف، ومعايير WTO، لضمان الأمن القانوني وزيادة ثقة المستثمرين الأجانب[3].
3. دعم الاستثمارات المبتكرة والرقمية وقطاع الطاقة المتجددة :وفق المادة 9 من القانون الإطار رقم 03.22[3]، بما يعزز التنافسية الاقتصادية الوطنية ويرفع من القدرات الإنتاجية.
4. تطوير آليات التحكيم وحماية المستثمرين الأجانب :وفق **قانون التحكيم التجاري الدولي (المادة 3) [4]، لضمان سرعة الفصل في النزاعات، وحماية حقوق المستثمرين، وضمان استمرارية النشاط الاستثماري حتى في ظل الأزمات العالمية.

تؤكد الدراسة أن نجاح النموذج الاستثماري المغربي يعتمد على التكامل الفعّال بين التشريعات الوطنية، المؤسسات الداعمة، والالتزام بالمعايير الدولية .ويتيح هذا التكامل للمغرب القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، الحفاظ على جاذبية الاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 57.

[2] محمد الزمزمي، *القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار*، الدار المغربية للنشر القانونية، الرباط، 2022، ص. 25-15.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، *تقرير الاستثمار العالمي 2022*، نيويورك، 2022، ص. 50-45؛ منظمة التجارة العالمية (WTO)، *اتفاقية التدابير المتعلقة بالاستثمار المتصلة بالتجارة*، جنيف، 2021، المواد 2-5.

[4] قانون التحكيم التجاري الدولي، الجريدة الرسمية، 2005، المادة 3.

لائحة المراجع

1. الزمزمي (محمد)، القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار: تحليل ونقد، دار النشر القانونية المغربية، الرباط، 2022.
2. بلفقيه (عبد الرحيم)، الاستثمار الأجنبي في المغرب: دراسة قانونية مقارنة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2020.
3. بوسكن (سامية)، الإدارة القانونية للاستثمار ومواجهة الأزمات الاقتصادية، دار الفكر الحديث، بيروت، 2021.
4. العروي (عبد اللطيف)، السياسات الاستثمارية في المغرب: دراسة تحليلية مقارنة، مطبعة الأطلس، فاس، 2021.
5. بنهيمة (أحمد)، سياسات الاستثمار في المغرب والأسواق الصاعدة، الدار الاقتصادية للدراسات، الدار البيضاء، 2020.
6. المحرر (أحمد)، الاستثمار والتنمية الاقتصادية في المغرب، دار الفكر القانوني، الرباط، 2019.
7. المقدم (هالة)، التشريعات الاقتصادية المغربية والإطار الدولي للاستثمار، دار الفكر المعاصر، الرباط، 2020.
8. الحريري (مصطفى)، الاستثمار في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية: قراءة قانونية مقارنة، دار النشر الجامعية، 2022.
9. القراي (منصف)، قانون الاستثمار والأزمات العالمية: تحديات أمام الاقتصادات الصاعدة، منشورات جيريس، تونس، 2021.
10. Dupont (Jean) ،Le droit comparé de l'investissement: approche francophone et anglo-saxonne, L'Harmattan, Paris, 2018
11. Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement (UNCTAD)، World Investment Report 2022, New York, 2022.
12. Organisation Mondiale du Commerce (OMC / WTO)، Accord sur les mesures concernant les investissements et liées au commerce (TRIMs),Genève, 2021.

13. Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI / UNCITRAL)، Loi type sur l'arbitrage commercial international, 1985.

14. القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 7136، سنة 2022.

15. مدونة التجارة المغربية، الجريدة الرسمية، 1996، كما تم تعديلها وتتميمها.

16. قانون التحكيم التجاري الدولي المغربي، الجريدة الرسمية، 2005.

17. اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الثنائية (BITs) المبرمة بين المملكة المغربية والدول الأجنبية